مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

32

أزمة سعر الصرف

قراءة في المسارات والتداعيات والمعالجات

اعداد
أ.د. حسن لطيف الزبيدي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

أزمة سعر الصرف
قراءة في المسارات والتداعيات والمعالجات

اعداد

أ.د. حسن لطيف الزبيدي

آب (اغسطس) 2023

32

أزمة سعر الصرف

قراءة في المسارات والتداعيات والمعالجات

اعداد

أ.د. حسن لطيف الزبيدي

الطبعة الأولى 2023 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 62
رقم الإيداع: (3247) لسنة2023
ISBN: 978-9922-711-18-8
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
اولاً: المقدمة	15
ثانياً: في ماهية سعر الصرف	16
ثالثاً: تطور اسعار الصرف في العراق: خلفية تاريخية	25
رابعاً: تغيير سعر الصرف في العراق عام 2020	30
خامساً: نافذة العملة	35
سادساً: الافراط النقدي وشبح التضخم	44
سابعاً: التجارة مع دول الجوار تعقد الموقف	51
ثامناً: البديل الممكن	55
الهوامش	61

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

أزمة سعر الصرف
قراءة في المسارات والتداعيات والمعالجات

اعداد

أ.د. حسن لطيف الزبيدي

آب (اغسطس) 2023

أولاً: المقدمة

أصبحت السياسة النقدية في الوقت الحاضر واحدة من اهم السياسات الاقتصادية التي تستهدف ضمان الاستقرار في الناتج الإجمالي المحلي وخفض معدلات بطالة والتضخم، والحفاظ على أسعار صرف متوقعة للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية.

وقد منح قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل، البنك المركزي سلطات واسعة في مجالات تحديد سعر الصرف الأجنبي امام الدينار، وبشكل عام اتسمت السياسة النقدية في العراق منذ عام 2004 بقدر كبير من المهنية والمثابرة في تحقيق الأهداف الوطنية خلال السنوات الماضية، بفضل الاستقلال النسبي الذي تحظى به السلطة النقدية.

نحاول في هذه الدراسة التعرف على طبيعة ازمة سعر الصرف، ومساراتها، وتداعياتها، وما يمكن أن يُمثل حلولاً ممكنة للتعامل معها، في إطار إصلاحي أولي يمكن تطويره.

ثانياً: في ماهية سعر الصرف

تعريف سعر الصرف

يمثل سعر الصرف العلاقة بين عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية (الدولار بشكل اساس). لذا فان سعر الصرف يمثل انعكاس لقيمة العملة الوطنية وقدرتها على شراء السلع والخدمات. فضلا عن انه يمثل الرابط بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، من خلال اسهامه في تحديد أسعار السلع المنتجة محليا ومثيلاتها المستوردة، لذا فإن له تأثيرات كبيرة في أسعار السلع والخدمات المتاحة في الأسواق المحلية، وتأثيره في عرض العمل والطلب عليه محليا، ويمكن أن تكون تلك التأثيرات إيجابية أو سلبية بحسب اتجاهات السياسة المتخذة.

ويعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية (الدينار) التي ينبغي دفعها مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وبهذا المعنى فهو النسبة التي تحدد على أساسها عملية مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى. وبهذا التعريف فان قيمة العملة تمثل مقلوب سعر الصرف. وهناك مفهومات متعددة لأسعار الصرف منها:

- **سعر الصرف الاسمي**: يمكن أن يكون التعريف السابق مناسبا للتعبير عن سعر الصرف الاسمي، إلا انه يتحدد في لحظة زمنية معينة على وفق تفاعل العرض والطلب على العملتين في السوق، فعندما نقول ان سعر الصرف اليوم هو 1480 دينار لكل دولار، فعندها نحن نتكلم عن سعر الصرف الاسمي. لذا قد يكون هناك أكثر من سعر صرف اسمي في البلد، وهو ما نلحظه عند مقارنة

أسعار الصرف ما بين "بورصة" الكفاح في بغداد، وسعر الصرف في أربيل مثلا.

- **سعر الصرف الحقيقي**: وهو الذي يتحدد من خلال تفاعل سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، فينخفض مع ارتفاع معدلات التضخم، لأنه يعبر عن قدرة العملة المحلية على شراء السلع، على الرغم من ان سعر الصرف الاسمي يرتفع بارتفاع معدلات التضخم (انخفاض قيمة العملة المحلية).
- **سعر الصرف الفعال**: وهو يمثل معدل أسعار الصرف الاسمية لعملة ما مقابل عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، بمعنى انه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة الى سنة معينة مرجحة بحصة كل شريك تجاري للبلد لذلك البلد، وتكون أسعار الصرف الفعالة أما اسمية أو حقيقية.

تعد أسعار الصرف مهمة لأنها تؤثر على السعر النسبي للسلع المحلية والأجنبية. وعندما ترتفع قيمة عملة بلد ما (ارتفاع في القيمة مقارنة بالعملات الأخرى)، تصبح سلع البلد في الخارج أغلى ثمناً وتصبح السلع الأجنبية في ذلك البلد أرخص. على النقيض من ذلك، عندما تنخفض قيمة عملة بلد ما، تصبح سلعها في الخارج أرخص وتصبح السلع الأجنبية في ذلك البلد أكثر تكلفة. يمكن أن يجعل ارتفاع قيمة العملة من الصعب على المنتجين المحليين بيع سلعهم في الخارج ويمكن أن يزيد المنافسة في الداخل من السلع الأجنبية، لأنها أقل تكلفة[1].

أنواع أنظمة الصرف

استخدمت عبر التاريخ الحديث أنواع عديدة من نظم الصرف منها:

- **نظام الصرف الثابت**: وفيه تتدخل السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف وتقوم بمراقبته ومراقبة دخول العملات الاجنبية وخروجها من البلد، وقد يكون التثبيت على أساس عملة واحدة (الدولار مثلاً)، أو يكون التثبيت على أساس سلة من العملات؛ لتفادي التقلبات التي قد تطرأ في العملة الواحدة. وقد ساد نظام الصرف الثابت ابان تطبيق قاعدة الذهب، أي عندما كان الذهب هو النقد الذي يتداول داخليا، وفي تسوية المدفوعات الدولية. وكان أنصار هذا النظام يرون فيه النظام الأمثل: على أساس أنه يشجع التجارة الدولية، ويوفر فرص الاستثمار طويلة الاجل، ويقلل من فرص المضاربة بالعملات. مع ذلك فان تطور الاقتصادات الحديثة أوجد صعوبات جدية في الاستمرار بتطبيق نظم الصرف الثابتة؛ كونه يتطلب وجود احتياطيات كبيرة ليتمكن البنك المركزي من الدفاع عن قيمة عملته بوجه الضغوط التي يفرضها السوق، فضلا عن عدم مرونة هذا النظام وارتهانه بالعالم الخارجي أكثر من الأوضاع الداخلية، وينعكس الامر على أوضاع ميزان الدفوعات. وقد سادت قاعدة الذهب الكلاسيكية خلال المدة 1870-1914[2].
- **نظام الصرف المرن**: يعني التخلي عن نظام الصرف الثابت ترك سعر صرف العملة المحلية يتحدد بواسطة

قوى العرض والطلب مثل اية سلعة أخرى، فلا يكون سعر صرفها مرتبطا بالذهب أو بعملة دولة أخرى. وهناك سعر الصرف المعوم (الحر)، وسعر الصرف الزاحف. ويجادل أنصار نظام الصرف المرن أنه يقضي على الاختلالات المحتملة في ميزان المدفوعات بشكل تلقائي، ويقلل الحاجة للاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، فضلا عن انه يهيئ إمكانية تنفيذ سياسة نقدية مستقلة، والحفاظ على معدلات نمو وتشغيل مقبولة. مع ذلك فان منتقدي هذا النظام يرونه أكثر عرضة للتقلب واللايقين، ويؤثر في الاستثمار طويل الاجل، ويعرض العملة الوطنية للتقلبات، ويهيئ فرص المضاربة في سوق الصرف.

- **نظم الصرف الوسيطة**: وتعد أنظمة هجينة وتكون فيها أسعار الصرف متحركة بسلة عملات، ويكون الربط بها قابل للتعديل. ويجادل أنصار هذا النظام أنه أكثر مرونة وأكثر استقراراً، ويُعد سعر الصرف الزاحف من أشهر أسعار الصرف الوسيطة.

شكل (1): تصنيف أنظمة الصرف

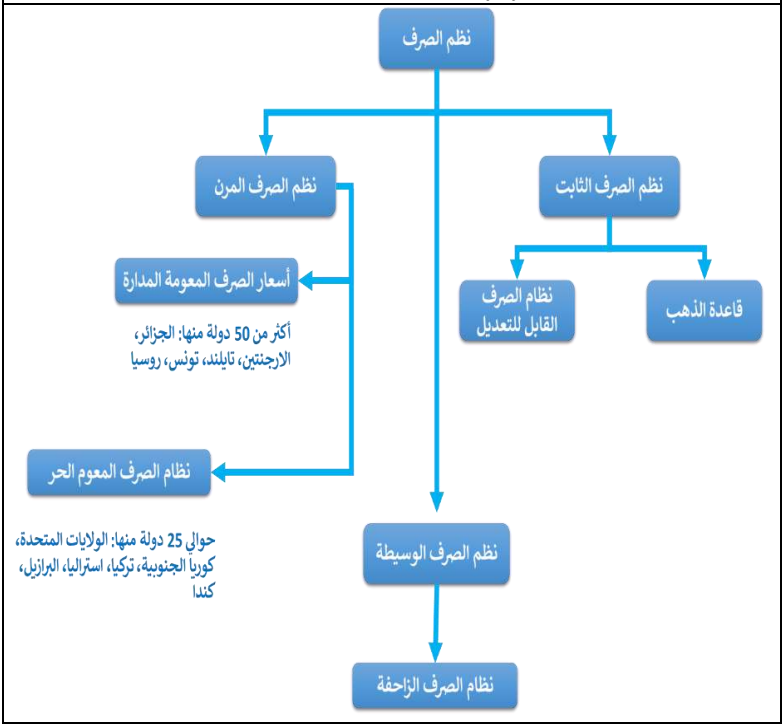

كيفية تحديد سعر الصرف

ينبغي لنا ابتداء ان نشير إلى قوة عملة ما لا تعني عدد الوحدات التي تتبادل بها مع عملة أخرى مثل الدولار أو اليورو، إذ لا نقول ان الدينار الكويتي قوي مثلاً لان كل دينار كويتي تعادل 3.25 دولار أمريكي، وبالمثل لا يعني أن الياباني الذي سعر صرفه 145.62 ين ياباني لكل دولار هو أضعف من الدينار

الكويتي؛ ذلك أن هناك عوامل تحدد سعر صرف عملة ما، يقف في مقدمتها قوة اقتصاد الدولة، ففي الدول الصناعية المتقدمة يتحدد سعر الصرف بناء على عرض عملاتها وطلبها، وتقوم البنوك المركزية بمراقبة السيولة المتاحة من العملة المحلية وتقوم بالتأثير في عرض العملة المحلية. وأهم العوامل المؤثرة في سعر صرف دولة ما هي:

- **الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي:** يهتم المستثمرون الأجانب في الاستثمار في الدول المستقرة سياسيا وأمنيا ويتمتع اقتصادها بالقوة والاستقرار. ويعني تعرض أي بلد لازمة سياسية أو اقتصادية تأثر سعر صرف عملتها بتلكم الاحداث، فقد أظهرت دراسة حديثة أن السياسية والمؤسسية تلعب العوامل دورًا مهمًا في تحديد نظام سعر الصرف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث نجد انه كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا وأقل فسادا يزيد من احتمالية اختيار نظام ثابت. في حين أن الحكومات القوية والتي تتمتع بالاستقرار السياسي وذات القدرة الكبيرة على إنفاذ القانون تقل فيها احتمال اختيار نظام ثابت[3].

- **عجز الحساب الجاري**: يعرف الحساب الجاري بأنه ميزان التجارة السلعية والخدمات بين دولة ما وشركائها التجاريين، ويظهر جميع الدفعات بين الدول للسلع والخدمات والفوائد. ويعني العجز في الحساب الجاري أن الدولة تنفق أكثر على تجارتها الخارجية مما تحققه،

وأنها تقوم باقتراض رأس المال من العملات الأجنبية أكثر مما تكسبه من بيع صادراتها، وأنها تستخدم من عملتها أكثر من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات التي تنتجها. وهذا الطلب الزائد على العملة الأجنبية يخفض من سعر الصرف إلى المستوى الذي تكون فيه السلع والخدمات المحلية رخيصة بما يكفي للمستوردين الأجانب.

- **الدين العام**: ينشأ الدين العام من عمليات الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة، أو للتعويض عن الاضرار التي سببتها الدولة (مثل تعويضات الكويت). وتحصل أسوأ حالات تفاقم الدين العام الداخلي عندما تقوم الحكومة بطباعة النقود من أجل دفع جزء من الديون الكبيرة فترتفع معدلات التضخم (مثلما حصل في العراق خلال سنوات العقوبات الاقتصادية 1990-2002). ويصبح الدين الكبير مصدراً لقلق المستثمرين والموردين الأجانب إذا ما اعتقدوا بأن الدولة مهددة بالإفلاس مثلما حصل في لبنان مؤخرا. المستثمر الأجنبي سوف يكون أقل رغبة في امتلاك الأوراق المالية المقومة بتلك العملة إذا كانت احتمالية التخلف كبيرة.

- **معدلات التبادل التجاري**: النسبة التي تقارن بين أسعار الصادرات واسعار الواردات، وشروط التجارة له علاقة بالحسابات الجارية وميزان المدفوعات. إذا ما ارتفع

سعر صادرات الدولة بمعدل أكبر من سعر وارداتها، تتحسن معدلات التبادل التجاري لصالحها. زيادة معدلات التبادل التجاري تظهر زيادة في الطلب على صادرات الدولة. وينتج عن هذا الأمر زيادة في العائدات من الصادرات، والتي توفر زيادة في الطلب على عملة الدولة (وزيادة في قيمة العملة). إذا ما ارتفع سعر الصادرات بمعدل أقل من زيادة سعر الواردات، سوف تتراجع قيمة العملة بالنسبة لشركائها التجاريين.

- **معدلات التضخم المحلية والدولية**: بشكل عام فإن الدولة التي فيها معدلات التضخم منخفضة على مدى زمني طويل نسبيا تكون فيها قيمة العملة أكثر قوة، أما الدول يكون فيها معدل تضخم مرتفع فإنها تشهد في العادة تراجعا في قيم عملاتها مقارنة بعملات شركائها التجاريين.
- **سعر الفائدة**: إذ تستخدم البنوك المركزية أسعار الفائدة للتأثير في معدلات التضخم وسعر الصرف، وقد استخدمت إيران وتركيا سعر الفائدة المرتفع إلى حوالي 20% لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والحفاظ على سعر صرف عملتيهما من التدهور.

شكل (2): العوامل المؤثرة في اختيار نظام الصرف.

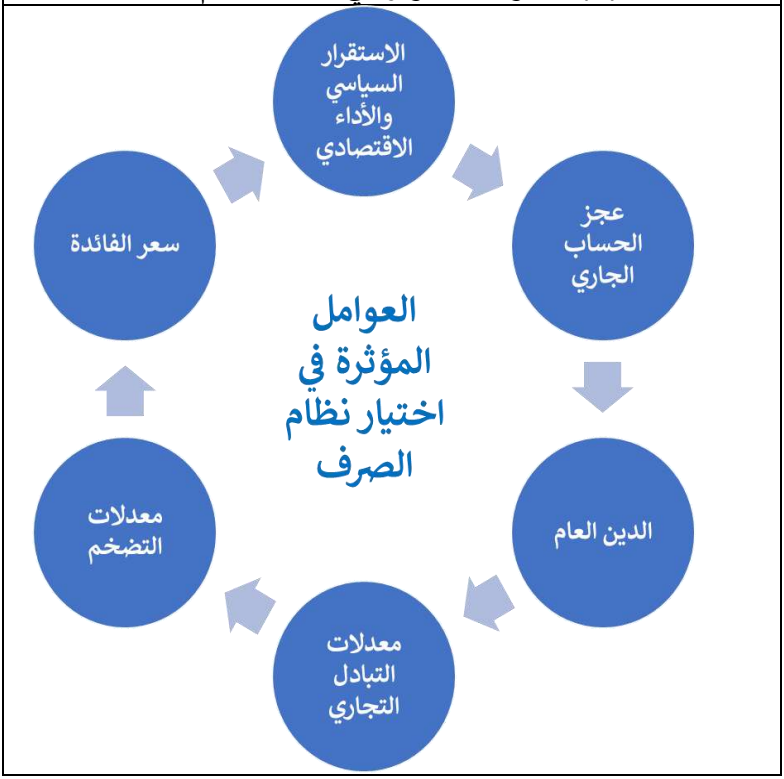

ثالثاً: تطور أسعار الصرف في العراق: خلفية تاريخية

في عام 1931 تأسس مجلس العملة العراقي في لندن بهدف اصدار العملة العراقية، وأمكن للمجلس تعزيز قوة الدينار من خلال ربطه بالباون الإسترليني (العملة البريطانية) وظهر أول دينار عراقي في عام 1932 التي حملت صورة الملك فيصل بن الحسين وطبعت في بريطانيا في شركة (Bradbury Wilkinson and Company) البريطانية. وكان كل دينار عراقي يساوي جنيه إسترليني في القيمة تعادل 7.332382 غراما من الذهب الخالص، وبسعر تعادل مع الدولار الامريكي (دينار عراقي واحد مقابل 2.8 دولار) بعد اتفاقية بريتون وودز، واستمر هذا الربط بالسعر التعادلي مع الباون البريطاني لغاية عام 1959، عندما اتخذت حكومة عبد الكريم قاسم قرارا بالخروج من منطقة الاسترليني.

وفي عام 1947 تأسس "المصرف الوطني العراقي" ليكون أول مصرف حكومي، ثم الغي مجلس العملة في عام 1949، وفي عام 1956 تم تغيير اسم المصرف الوطني العراقي إلى البنك المركزي العراقي. وانيطت به مسؤوليات أهمها: اصدار العملة وادارتها، والرقابة على معاملات النقد الأجنبي، والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، فضلاً عن الاحتفاظ بحسابات الحكومة وادارة القروض الحكومية.

وعلى إثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي عام 1971 و1973، ارتفعت قيمة الدينار العراقي إلى ما يعادل 3.3778 دولار للدينار الواحد. وخلال سبعينات القرن العشرين مر الدينار بمرحلة من القوة بسبب الاستقرار النسبي لنظام الحكم، مدعوما بهيمنة الدولة على النفط في اعقاب قرارات التأميم، وتوافرها على موارد مالية كبيرة وتحقيقها فوائض كبيرة.

إلا ان سنوات الحرب العراقية – الإيرانية (1980–1988)، اثرت في قيمة الدينار، ومن ثم في سعر صرفه. وظهر سعر الصرف الموازي (السوق السوداء)، على الرغم من استمرار تمسك الحكومة بالسعر الرسمي الذي يعادل 3.2 دولار للدينار الواحد. وقد جاء التدهور الأكبر بعد غزو الكويت عام 1990، الذي أدى إلى عقوبات اقتصادية غير مسبوقة، توقفت بسببها قدرة البلاد على تصدير النفط الخام الذي يشكل المصدر الرئيس لإيرادات الحكومة، التي لجأت إلى التمويل بالعجز من خلال طبع الدينار، في وقت لم تعد فيه تقنية الطبع خارج العراق متاحة لها (التي يسميها العامة الطبعة السويسرية)، وظهرت اصدارية جديدة من الدينار الورقي ذات نوعية رديئة

وقابلة للتزوير. وقد استمرت الطبعة القديمة من الدينار بالتداول في منطقة كردستان العراق. وبالنظر للطبع الحكومي المفرط من الاوراق المالية الجديدة، فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع بحيث بلغت 3000 دينار للدولار في اواخر عام 1995.

شكل (3): متوسط سعر صرف الدينار العراقي للسنوات 1980-2022

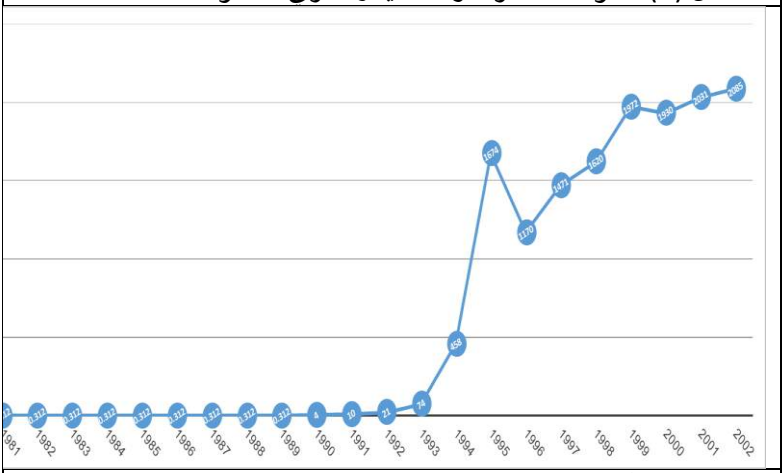

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(https://www.cosit.gov.iq/documents/indices/CPI/DOLLAR/tables/dollar_2020.xls)

وفي اعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بدأ مجلس الحكم ومكتب الاعمار والمساعدات الانسانية بطبع المزيد من عملة النظام السابق الورقية كإجراء بديل مؤقت للحفاظ على عرض النقد لحين طرح العملة الجديدة. ثم اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال المدة ما بين 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2003 و15 كانون الثاني (يناير) 2004 عملة عراقية جديدة معدنية وورقية حيث طبعت العملات الورقية

باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من اجل ايجاد عملة واحدة موحدة تستخدم في انحاء العراق كافة، وجعل النقود مناسبة أكثر للاستخدام في الحياة اليومية للجمهور، واستبدلت العملات الورقية القديمة بالعملات الورقية الجديدة وبسعر واحد دينار قديم يعادل واحد دينار جديد باستثناء الدنانير القديمة والتي استبدلت بسعر دينار القديم يعادل 150 دينار جديد.

منذ عام 2003، وحتى عام 2021 كان الاتجاه العام لسعر الصرف نحو تخفيضه، فقد تم خفض السعر الرسمي تدريجيا إلى 1166 دينار للدولار تقريباً. ثم رفع بشكل تدريجي إلى 1200 دينار للدولار لغاية 19 كانون الأول/ ديسمبر 2020.

شكل (4): تطور أسعار الصرف خلال المدة 2003-2022

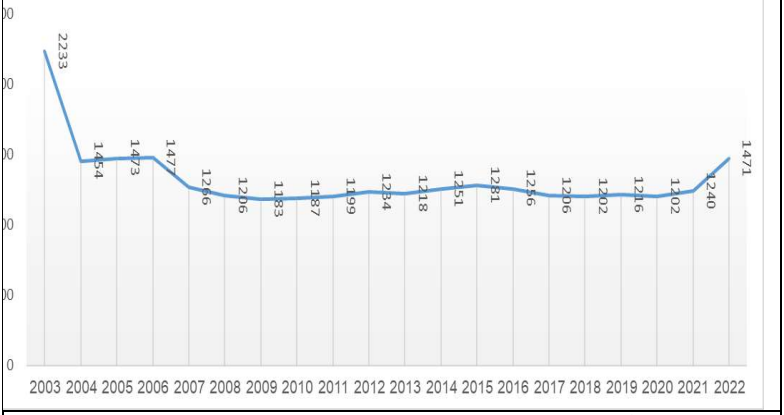

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(https://www.cosit.gov.iq/documents/indices/CPI/DOLLAR/tables/dollar_2020.xls)

وخلال تلك المدة ظهرت دعوات كثيرة، قادها أكاديميون وخبراء لحث البنك المركزي على إعادة النظر بسعر الصرف وكانت حججهم تتعلق بالمشكلات التي اضافها التقدير

المبالغ فيه لقيمة الدينار للاقتصاد العراقي، وتعزيز الميل للاستيراد، ورفع التكاليف المحلية، وزيادة الاستهلاك المحلي للسلع الأجنبية. وآنذاك كان البنك المركزي مستمر في سياسته من دون الانفتاح على تلك الآراء.

رابعاً: تغيير سعر الصرف في العراق عام 2020

لا تتوافر وثائق رسمية توضح طبيعة المشكلة التي يواجهها البلد في ظل تراجع قيمة الدينار المسيطر عليها من قبل السلطة النقدية، إذ لم يصدر عن البنك المركزي توضيح شامل لحقيقة المشكلة وطبيعة الإجراءات التي يستهدفها، ما خلا بعض البيانات الصحفية حول القضايا ذات الصلة. مع ذلك فإننا نستطيع ان نستنتج أن هذه المشكلة ترتبط بزيادة الاقتراض الحكومي من البنك المركزي وهو الذي دفع الى اتخاذ قرار رفع سعر الصرف في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2020.

وأشارت دراسة حديثة صدرت عن مركز الرافدين للحوار ان المرحلة المثالية لرفع سعر الصرف كانت خلال السنوات 2010-2013، الا ان البنك المركزي استمر بالدفاع عن سعر الصرف المنخفض (بالقيمة الأعلى)، وبالمثل كانت مرحلة الازمة المزدوجة التي أوجدتها احداث داعش الإرهابي (2014-2018) هي الأخرى مناسبة لتغيير سعر الصرف، إلا انه استمر في سياسته[4]. إلا انه وعلى نحو مفاجئ قبيل نهاية عام 2020 وفي ظل تداعيات الازمة المركبة التي سببتها الازمة السياسية والصحية والاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد 19 جاء قرار تعديل سعر الصرف إلى 1450 دينار للدولار (الذي يشتري به البنك المركزي الدولار من وزارة المالية) ويباع إلى الجمهور من قبل المصارف بمبلغ 1470 دينار الدولار. على الرغم من نفي البنك المركزي نيته في تعديل سعر الصرف، إلا ان حيثيات هذا القرار ربما تشير إلى دور

وزارة المالية التي وضعت البنك المركزي أمام الامر الواقع عندما حددت هذا السعر.

وكان هذا القرار قد اثار العديد من النقاشات التي تراوحت بين دعمه ونقده، ولكن مهما يكن من أمر هذه النقاشات فان القرار جاء في وقت صعب، لذا يمكن أن ان ندعي أنه واجه ثلاثة عناصر ناقدة هي:

- التوقيت: ان اختيار وقت الازمة أضاف صدمة تحملها المواطن الذي بالكاد كان يستطيع مواجهة تداعيات الجائحة التي أوقفت النشاط الاقتصادي.
- الحجم: ان التخفيض في قيمة العملة كان بحوالي 23% وهو مقدار كبير، كان الاجدر بالبنك المركزي مراعاة التدرج في التغيير مثلما فعل في مناسبات سابقا بالاتجاهين النزولي والصعودي.
- الالية: ان البنك المركزي اختار مقاربة "الصدمة" بدلا من التدرج واعتماد ما يسمى "سعر الصرف الزاحف" الذي يعتمد ارتفاعات بسيطة وتدريجية.

وقد كانت الحكومة قد دافعت عن هذا التغيير بحجة توفير الموارد للإنفاق المتنامي، ولاسيما لضمان قدرتها على تأمين الرواتب المستحقة بذمتها، ووقف الاقتراض من البنك المركزي، إلا ان هذه الحجة تغفل أن الانفاق العام لا يقتصر على الرواتب فقط، بل ان جزءاً منه يكون لشراء السلع والخدمات، التي ستفرض دفع مبالغ أكبر لشرائها، الامر الذي يعني تبدد جزء مهم من المكاسب المتحققة نتيجة رفع سعر الصرف.

مع ذلك فقد اتخذ القرار منحى سياسي أكثر من كونه قراراً فنياً واقتصادياً صرفاً، وصار النواب والسياسيون يتبادلون

الاتهامات والتصريحات بشأن المسؤولية عن القرار، وبرز توجه سياسي استشعره المواطنون أن الحكومة التي ستنتجها الانتخابات المبكرة (تشرين الأول/ أكتوبر 2021) ستعيد النظر في سعر الصرف، وعلى الأرجح انها ستعيده إلى ما كان عليه قبل القرار. وقد أضاف ذلك مزيدا من الصعوبات للاقتصاد الذي لم يتعاف بعد من تداعيات الجائحة، وعمق الركود الوبائي بسبب سيادة التوقعات التشاؤمية بشأن سعر الصرف.

وقد صدقت تلك التوقعات جزئياً ففي مطلع شباط (فبراير) 2023 اتخذ البنك المركزي قرارا جديدا بتخفيض سعر الصرف إلى 1300 دينار لكل دولار (حوالي 12%)، وذلك بعد وصول سعر الصرف إلى مستوى قياسي في يوم 2 شباط/ فبراير عندما بلغ 1740 دينارا للدولار. وهو قرار في تقديرنا لم يكن موفقا وجاء مدفوعاً بالاعتبارات السياسية من دون سند علمي وفني، فقد كان بالإمكان الدفاع عن سعر الصرف السابق وانتظار نتائج السياسات المتبعة بدل التسرع في اتخاذ هذا التخفيض الذي اثبتت الأشهر الماضية صعوبة الدفاع عنه والوصول بسعر الصرف "الموازي" إلى مستويات قريبة منه. وعلى الرغم من اضطرب السوق وفرض مزيدا من الارتباك في التعاملات التجارية المحلية وامتناع بعض التجار عن البيع والاحتفاظ بالسلع لحين استيضاح الأوضاع الجديد، إلا ان السوق تكيف سريعاً مع السعر الجديد لاسيما أن الأسعار عادت منسجمة مع فرق الزيادة. وقد عانت الفئات الهشة من موجة الغلاء كان بالإمكان ان تقوم الحكومة بدعمها.

شكل (5): سعر الصرف خلال سنتين ونصف منذ مطلع عام 2021

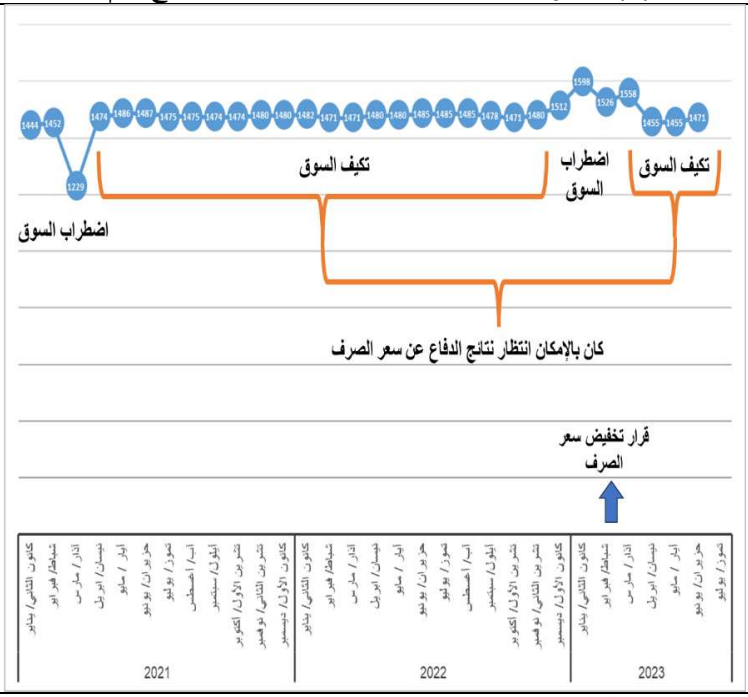

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(https://www.cosit.gov.iq/documents/indices/CPI/DOLLAR/tables/dollar_2020.xls)

وجدير بالذكر أن البنك المركزي لا يعترف بالسعر الموازي على أساس "إن مصدر الدولار الأمريكي المتداول في الأسواق المحلية هو البنك المركزي العراقي، الذي يطرحه عِبرَ المصارف وشركات الصرافة والتوسط، بالسعر الرسمي المقرّر (1320) دينارًا للدولار الواحد. وبناءً على ذلك فإنّ ما يُطلَق عليه "السوق الموازي" لا حقيقة له، إذ يُطلَق ذلك الوصف عندما تكون للسوق مصادره الخاصة من العملة الأجنبية، وعن طريق صادرات القطاع الخاص والسياحة المحلية، وتحويلات

المقيمين في الخارج وغيرها. كما هو الحال في الدول الأخرى، وعندها يكون دور البنك المركزي العمل على تحقيق التوازن في سعر الصرف، فيكون بائعًا أو مشتريًا للعملة الأجنبية في السوق". وأن "سوق الصرف التي يُتداوَل الدولار فيها هي سوق مضاربة بعملة مُحدَّدة السعر والأغراض، وهو تداول غير شرعي، ولا يمكن إضفاء الشرعية عليه، أو الإعلان عن أسعار صرف يختلقها مضاربون، وينبغي على السلطات المختصة إيقاف المنصات والمواقع التي تعلن عن أسعار الصرف لعملة محدّدة السعر، يُلزم البنك المركزي العراقي تداولها بسعره المقرّر، طالما أنّه مصدَرها الوحيد"[5].

خامساً: نافذة العملة

استخدم البنك المركزي وابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر 2003 الية مستحدثة لبيع الدولار للجمهور اطلق عليها "نافذة بيع العملة" بهدف تغطية الطلب على العملة الأجنبية (الدولار) في السوق المحلية، والتأثير المقصود في سعر الصرف والتحكم به، فأصبحت أداة رئيسة للبنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية وضمان تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقد الأجنبي، عندما يقوم البنك المركزي بعرض العملة الاجنبية على المصارف عن طريق نافذة بيع العملة بسعر صرف النافذة، فيما تتولى المصارف ومكاتب الصيرفة تقديمها للمتعاملين معها، بسعر الصرف السوقي الذي ظل يتذبذب بحدود معقولة. ويتم بيع الدولار عبر النافذة بالطرق الآتية[6]:

- **الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية عبر المنصة الإلكترونية**: من خلال الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية التي تحول إلى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في النافذة لتمويل استيرادات القطاع الخاص بشكل رئيس. التي يجري فيها التدقيق المسبق لجميع العمليات، والتحقُّق من المستفيد النهائي، وتسمح المنصة الإلكترونية بإجراء جميع التحويلات المشروعة من دون حدود أو قيود، ولا يضع البنك المركزي سقوفًا للمصارف المجازة على هذا النوع من التحويلات.
- **التحويلات الشخصية إلى الخارج**: التي تشمل أجور الدراسة والعلاج وشراء المستلزمات الشخصية وتحويلات المقيمين، والرواتب التقاعدية للمقيمين في الخارج وغيرها، عِبرَ شركات التحويل المالي الدولية، مثل

ويسترن يونين Western Union وموني غرام Money Gram، ويتاح للمواطنين أيضًا استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني لاستعمالها في شراء السلع والخدمات في الخارج، وكل تلك العمليات وغيرها يغطيها البنك المركزي بسعر الصرف الرسمي المقرّر.

- **الدولار النقدي للمسافرين بالسعر الرسمي**: وهذه الية مستحدثة في اعقاب اضطراب سعر الصرف ويتم عبر المصارف وشركات الصرافة، وتُنفَّذ تلك العمليات عِبرَ منصة إلكترونية للتحقُّق من سلامة العمليات، وصحة استخدام تلك المبالغ للمواطنين المسافرين. ويجري تطوير تلك المنصة حاليًّا بما يُشدّد من إجراءات التحقُّق وحصر استخدامها للغرض المحدّد وبالسعر المقرّر.

وتأتي أهمية نافذة بيع العملة لضمان استدامة النظام المالي وتوفير الدينار للإنفاق العام، إذ توفر النافذة للبنك المركزي إمكانية تأمين طلب الحكومة على الدينار من خلال بيع الدولارات المتأتية من بيع النفط الخام. مع ذلك لم يخلُ اعتماد نافذة العملة من مشاكل على الرغم من الحاجة الموضوعية لها.

شكل (6): مشكلات نافذة العملة

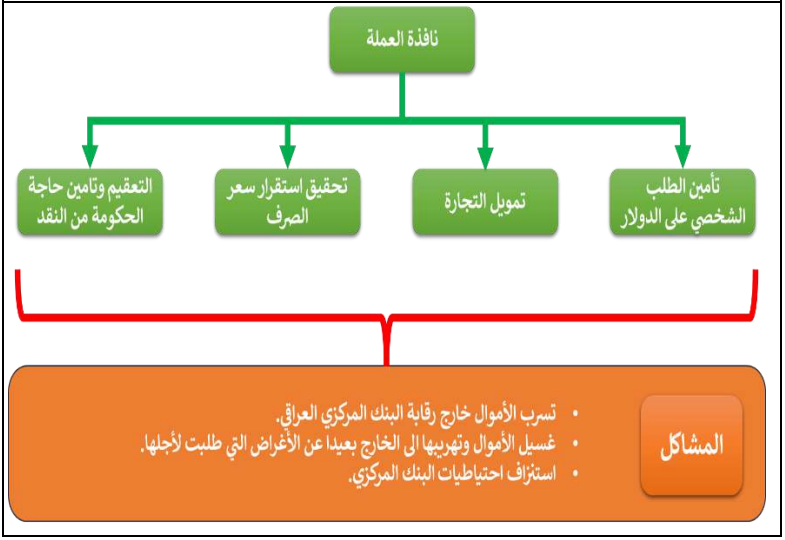

وخلال عام 2021 كانت مبيعات النافذة مستقرة، فقد تراوحت بين (2000) مليون دولار في كانون الثاني/ يناير و4810 مليون دولار في شهر آب/ أغسطس 2021، ويعبر انخفاضها الشهر الأول بسبب التكيف مع رفع سعر الصرف.

وفي عام 2022 فان مشتريات النافذة قد زادت بشكل كبير وبمعدل شهري قدره 4446 مليون دولار أنها تزيد بفارق شهري يصل إلى 613 مليون دولار عن العام لتلبية الطلب المحلي المتنامي على الدولار. وعلى ما يبدو أن هذا النمو الكبير قد اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما بعد فضيحة سرقة القرن (سرقة الامانات الضريبية) والتي قدرت بأقل السيناريوهات بما يقارب 2.500 مليار دولار، فضلاً عن التجارة الكبيرة مع بعض الدول التي فرضت عليها عقوبات دولية ومنها إيران وروسيا، ورغبة الولايات المتحدة في تضييق الخناق

عليهما، الامر الذي دفع الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الامريكية فرض تطبيق العراق لآلية جديدة تتيح تتبع حركة الدولارات بدقة.

ويحمل البنك المركزي بعض الفئات التي تشتري الدولار من السوق مسؤولية توفير فرصة للمضاربين والمنتفعين وتداول سعر صرف غير رسمي، وتشمل هذه الفئات[7]:

- المستوردون من التجار الذين لا يتبعون الطرق الأصولية في عمليات التحويل الخارجي (الحوالات والاعتمادات المستندية) عبر المنصة الإلكترونية، المتاحة لهم بالسعر الرسمي، عبر جمع الدولار النقدي المخصّص لأغراض سفر المواطنين من السوق، أو باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني المخصصة لدفع مشتريات ومصاريف المواطنين في الخارج، أو لتحويلات شخصية لأغراض مشروعة.
- المستوردون لمواد ممنوعة أو مخدرة كتُجّار المخدرات وغيرها، أو لمواد لا تمرُّ عبر المنافذ الحدودية الرسمية، مثل مستوردي السجائر وبعض مستوردي الأجهزة الدقيقة، فيعمدون إلى السوق لشراء الدولار غير المخصّص لهم لتسديد أثمانها.
- الفاسدون ممن يحصلون على دخول متأتية من ارتكابهم الجرائم، كالرشاوى والسرقات والخطف والابتزاز وبيع الممنوعات وغيرها، ويعمدون إلى تحويلها للخارج لإخفائها.
- المواطنون الذين يدفعون لمشترياتهم من السلع والخدمات في داخل العراق بالدولار، مما يدفعهم إلى شراء الدولار من السوق.

ومن أهم القرارات التي اتخذها البنك المركزي العراقي لمواجهة الازمة:

- في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2022 قرر زيادة الحصة الأسبوعية للمبيعات النقدية من الدولار على النحو الاتي: شركات الصرافة (A) بمبلغ 1.8 مليون دولار أسبوعياً، شركات الصرافة (B) بمبلغ 750 ألف دولار أسبوعياً، شركات الصرافة (C) بمبلغ 80 ألف دولار أسبوعيا، المصرف بمبلغ 200 ألف دولار أسبوعياً[8].
- في 2 كانون الثاني/ يناير 2023 قرر توسيع عدد منافذ المصارف لبيع العملة الأجنبية من 10 إلى 20 مصرفاً، وزيادة المبالغ المخصصة لتلك المصارف أسبوعياً لتلبية أكبر عدد ممكن من المشمولين بشراء العملة الأجنبية على وفق التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك[9].
- في 9 كانون الثاني/ يناير 2023 فتح منفذ جديد لبيع الدولار نقداً للمسافرين في مطار بغداد الدولي عن طريق المصرف العراقي للتجارة (TBI)، وبحد أقصى (5000) دولار امريكي[10].
- في 29 كانون الثاني/ يناير 2023 قرر توجيه المصارف الحكومية (الرافدين – الرشيد – المصرف العراقي للتجارة TBI) بتوسيع منافذ بيع الدولار النقدي للمسافرين في مطارات (بغداد – البصرة – النجف – أربيل – السليمانية). ووجّه البنك كذلك بأن يكون استقبال الطلبات صباحًا ومساءً لشمول عدد أكبر من المسافرين[11].

- في 3 شباط/ فبراير 2023 قرر زيادة سقف البيع النقدي لأغراض السفر إلى (7000) دولار شهرياً، وبيع الدولار لأغراض التحويلات الشخصية من خلال وكلاء شركات التحويل المالي (ويسترن يونين وموني غرام)، وتوسيع نطاق المعاملات المسموح بتمويلها بالعملة الأجنبية[12].
- 7 شباط/ فبراير 2023 بيع الدولار بالسعر الرسمي الجديد: 1300 دينار لكل دولار سعر شراء الدولار من وزارة المالية. 1310 دينار لكل دولار سعر بيع الدولار إلى المصارف من خلال المنصة الإلكترونية. 1320 دينار لكل دولار سعر بيع الدولار من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للمستفيد النهائي[13].
- في 7 شباط/ فبراير 2023 أقر الحزمة الثانية للإصلاح والتي تتضمن: (1) تنظيم تمويل التجارة الخارجية من الصين بشكل مباشر وبعملة اليوان الصيني عبر خيارين: الأوَّل: تعزيز أرصدة المصارف العراقية التي لديها حسابات مع مصارف صينية بعملة اليوان الصيني، والثاني: تعزيز أرصدة المصارف العراقية من خلال حسابات البنك المركزي إلى المستفيد النهائي بعملة اليوان الصيني من خلال حساباتنا لدى مصرف (جي بي مورغان)، وبنك التنمية في سنغافورة. (2) تقديم تسهيلات للتحويلات المالية إلى الولايات المتحدة وأوروبا بالآلية نفسها. (3) تكون الوثائق المطلوبة للتقديم للتحويلات المالية الخارجية المذكورة آنفًا:

قائمة (فاتورة) تجارية فقط، أو أوّليات الاعتماد المستندي، على أن يُقدّم الزبون للمصرف لاحقًا ما يثبت دخول البضاعة. (4) سوف تصدر تعليمات تفصيلية تشمل ما ذُكِرَ آنفًا. (5) تنظيم التسويات المالية لوكلاء شركات التحويل المالي (ويسترن يونين وموني غرام) عن طريق شركات الصرافة فئة A من خلال أحد المصارف العراقية بحساب تسويات واحد لجميع تلك الشركات. (6) بإمكان المواطنين تحويل المبالغ المسموح بتحويلها بحدّ أعلى (7500) دولار في الشهر الواحد من خلال وكلاء شركات التحويل المالي (ويسترن يونين، وموني غرام) بالسعر الرسمي (1320) دينار/دولار. (7) سيُنشَر جدول يتضمن أسماء الوكلاء المعتمدين ومواقعهم، وسيصبح بإمكان المواطنين التوجّه مباشرة إلى هؤلاء الوكلاء للتحويل بسعر صرف (1320) دينار/دولار. (8) إضافة استخدامات جديدة لبيع الدولار النقدي، (9) السماح للمصارف الحكومية والخاصة وشركات الصرافة من الفئات A و B بتوسيع منافذ بيع الدولار النقدي في أيٍّ من فروعهم على أن يكون ذلك من خلال منصة FITR حصرًا، مع إشعارنا بضرورة زيادة التوزيع الجغرافي لهذه المنافذ وتنويعه[14].

- في 2 آذار/ مارس 2023 قام زيادة مبيعات الدولار النقدي من الدولار لشركات الصيرفة وبواقع مليوني دولار أسبوعياً.

- في 14 آذار/ مارس أصدر الحزمة الثالثة لتسهيل إجراءات الطلب على الدولار، والتي تتضمن احتساب سعر الصرف الرسمي البالغ 1320 دينار لكل دولار عن طريق بطاقة الدفع الإلكتروني المصدّرة من الجهات المرخّصة عند استخدامها في الخارج للمواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج، وتشمل: البطاقات مسبقة الدفع (المعبأة) Prepaid Cards، سواء كانت بالدولار أم الدينار، البطاقات الدائنة (Credit Cards)، وبالسقف الذي يحدده المصرف بحسب تصنيفه للزبون (Gold, Silver, Platinum)، مع إمكانية تعزيز ما تمّ استخدامه منه لاحقًا، بطاقات الدفع المدينة (Debit Card)، وهي مرتبطة بحساب الزبون لدى المصرف (بضمنها الرواتب الموطّنة) والتي يمكن استخدامها للدفع بالدولار بحسب رصيد الزبون لدى المصرف، وعلى أساس سعر الصرف الرسمي للدولار، أن تكون حصة المسافر من الدولار النقدي بواقع (2000) دولار ابتداءً من يوم الأحد الموافق 19/3/2023 مع إمكانية استخدام البطاقات المذكورة بما يتيح للمواطنين تغطية طلباتهم من الدولار[15].
- 12 أيار/ مايو 2023 استكمال الإجراءات القانونية بحق المخالفين أفراداً وشركات ومصارف، وأحالتهم إلى المحاكم المختصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب[16].

وثيقة (1): قرار البنك المركزي زيادة المبيعات النقدية

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة العمليات المالية وإدارة الدين
قسم نافذة بيع العملة الأجنبية
العدد : ٥ / ١٤٥٠١١١
التاريخ : ٢٠٢٣/٣/٥

Republic Of Iraq
Central Bank Of Iraq
CBI
CENTRAL BANK OF IRAQ
1947

NO :
Date :

إلى / شركات الصرافة فئة "A"

م/ زيادة المبيعات النقدية

تحيـــة طيبـــة ...

إنطلاقـــاً مـــن أهـــداف هـــذا البنـــك فـــي تحقيـــق الاســـتقرار فـــي المســـتوى العـــام للأســـعار وأسعار الصرف وتلبية الطلب المرتفع على العملة الاجنبية في الاسواق المحلية.

تقـــرر زيـــادة ســـقف المبلـــغ النقـــدي الأســـبوعي مـــن الـــدولار المخصـــص لشـــركاتكم ليصـــبح (٢,٠٠٠,٠٠٠) دولار اســـبوعياً (مليونـــا دولار)، راجـــين تقـــديم طلبـــاتكم اعتبـــاراً مـــن يـــوم الاحد القادم الموافق ٢٠٢٣/٣/٥.

على ان يتم اعتماد المنصة الالكترونية للبيع النقدي(FITR) حصراً لتسجيل بيانات عمليات البيع النقدي اليومي المُستلم من خلال النافذة، وسيتم حرمان الشركة التي لاتستخدم المنصة المذكورة من الحصول على حصتها الاسبوعية من النقد(الدولار).

مع التقدير.

د.عمار حمد خلف
نائب المحافظ وكالةً
٢٠٢٣/٣/٥

INVESTMENT DEPT.

CBI Head Office :- Al- Rasheed St. Baghdad- Iraq
Tel: 8165171 Telephone Exchange With 4 Line
P.O Box: 64 Fax : 009641816680 2
E-Mail : cbi@cbi.iq

مركز البنك : شارع الرشيد - بغداد - العراق
هاتف : ٨١٦٥١٧١ (بدالة مركزية ذات اربعة خطوط)
ص.ب ٦٤ فاكس ٠٠٩٦٤١٨١٦٦٨٠٢
البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

سادساً: الافراط النقدي وشبح التضخم

على الرغم من عمليات التعقيم الواسعة التي يقوم بها البنك المركزي عبر مبيعات نافذة العملة لسحب الدينار المتولد عن الانفاق الحكومي المتنامي فإنها لم تستطع ان توازن ما بين حاجات الحكومة وتوافر النقد، لذا برزت حاجة مؤكدة لإصدارات نقدية جديدة والتوسع في عرض النقد عبر طبع مزيد من الأوراق النقدية.

وعلى نحو لافت نمت الديون الحكومية في ميزانية البنك المركزي التي تشمل السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية من 42.659 تريليون دينار عام 2020 الى 48.492 تريليون دينار عام 2021 تشكل الحوالات الحكومية منها 96.7% بهدف تمويل عجز الموازنة[17]. فقد فرضت الموازنة الاتحادية لعام 2021 قيام البنك المركزي بخصم حوالات بقيمة 5.649 تريليون دينار لتمويل العجر فيها[18]، بعد ان كانت الموازنات السابقة تكتفي بالإشارة الى إعطاء صلاحية لوزير المالية بإصدار سندات وحوالات للمصارف تخصم لدى البنك المركزي. ثم بلغ حجم الدين العام الداخلي مبلغ 67.214 تريليون دينار منتصف عام 2022[19]؛ لتمويل عجز الموازنة العامة. وقد فرض ذلك مزيدا من الضغوط على البنك المركزي الذي أصبح مضطرا لتلبية احتياجات وزارة المالية من الدينار بشكل مباشر وغير مباشر، نتيجة زيادة عمليات خصم الحوالات من قبل البنك المركزي التي تشكل حوالي ثلثي الدين الحكومي الداخلي.

الزيادة المفرطة في العملة المصدرة

زادت العملة المصدرة بشكل مستمر خلال عامي (2021-2022)، فقد بلغت العملة المصدرة 68.948 تريليون دينار في مطلع عام 2021 ثم وصلت في نهايته إلى مبلغ 76.562 تريليون دينار أي بزيادة قدرها 7.614 تريليون دينار وبنسبة نمو (11%) خلال سنة واحدة. أما في عام 2022 فقد زادت العملة المصدرة من 78.207 تريليون دينار مطلع العام لتصل إلى 87.562 ترليون دينار في نهايته أي بزيادة قدرها 9.355 تريليونات دينار (بنسبة نمو 12%).

شكل (7): العملة المصدرة 2021 و2023 (ترليون دينار)

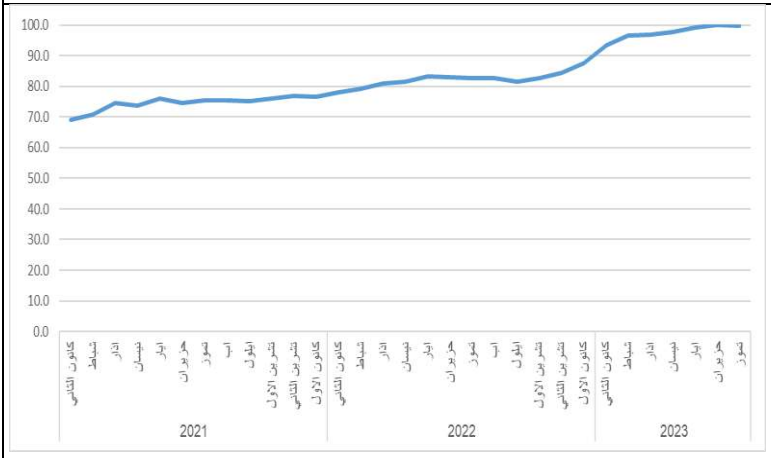

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي
https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=08/16/2023&tmId=157&dtformat=MMM,yyyy

شكل (8): التغير الشهري في العملة المصدرة 2021 و2023 (ترليون دينار)

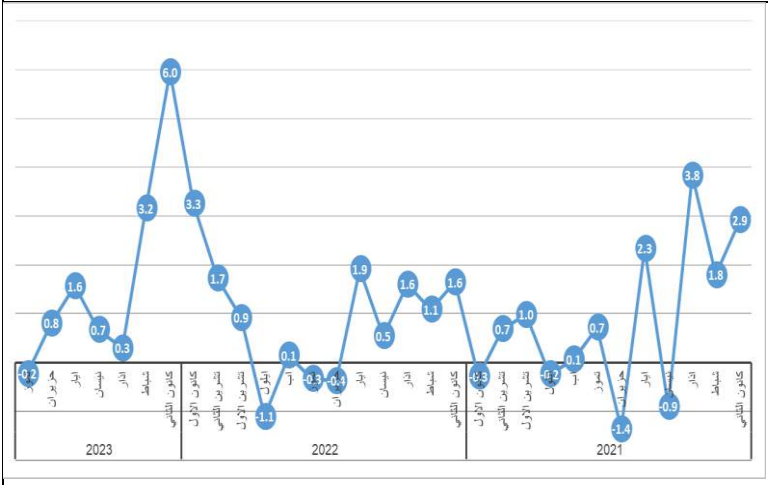

المصدر: محتسب من قبل الباحث بالاعتماد على/: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي
https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=08/16/2023&tmId=157&dtformat=MMM,yyyy

لكن الامر الأكثر أهمية هو التغير الإجمالي في العملة المصدرة، فخلال المدة من كانون الثاني/ يناير 2020 ولغاية تموز/ يوليو 2023 بلغ اجمالي الاضافة إلى العملة المصدرة حوالي 31 تريليون دينار، أي ما يعادل 46.6% من اجمالي العملة المصدرة خلال المدة 2004-2020[20]، الامر الذي يثير التساؤلات بشأن توجهات السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي في ظل الاستجابة غير المقيدة لرغبة الحكومة في التوسع النقدي.

شكل (9): العملة المصدرة 2004 و2023 (ترليون دينار)

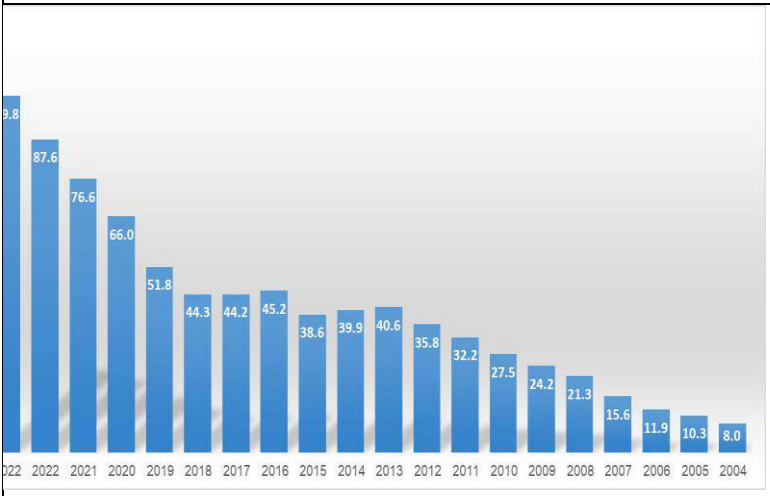

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي
https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=08/16/2023&tmId=157&dtformat=MMM,yyyy

التضخم

ان الزيادة المتولدة في الانفاق الحكومي عن الموازنة الاتحادية وقانون الدعم الطارئ عملت على توسيع الكميات المصدرة من النقود ولدت ضغوطا تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي تبدى بوضوح في ارتفاع غير مسبوق بأسعار العقارات بوصفها اصولا استثمارية. يضاف اليها التضخم المستورد الناجم عن تزايد سعر الصرف الأجنبي امام الدينار أثر تغييره في نهاية عام 2020، الامر الذي يكشف عن عجز نافذة العملة عن سحب الدينار من التداول بما يغطي

حاجة الحكومة، فلجأ البنك المركزي إلى الافراط في الإصدار النقدي.

ارتفعت معدلات التضخم عام 2021 على مدار أشهر السنة وصلت ذروتها في تشرين الثاني/ نوفمبر، إذ وصل التضخم فيه إلى 8.6%، فيما كان أدنى في كانون الثاني/ يناير (4.4%) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، بينما كان المعدل السنوي لعام 2022 مقارنة مع عام 2021 هو (4.9%). وأعلى معدل للتضخم سجل في حزيران/ يونيو (5.5%). وفي عام 2023 وصل معدل التضخم في كانون الثاني/ يناير إلى 7.3% قد كانت اغلب الارتفاعات في مستويات التضخم من مجاميع سلعية معينة اهمها كان الارتفاع في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ولاسيما الخضراوات والحبوب واللحوم والزيوت والدهون إلى جانب مجموعة امدادات الكهرباء والماء ومجموعة الوقود ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة. وهي تمس بالدرجة الأساس حياة الناس ولاسيما الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يمكن أن تتآكل دخولهم الحقيقية مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم.

شكل (10): معدلات التضخم الشهرية (2016-2023) بسنة أساس 2012 (%)

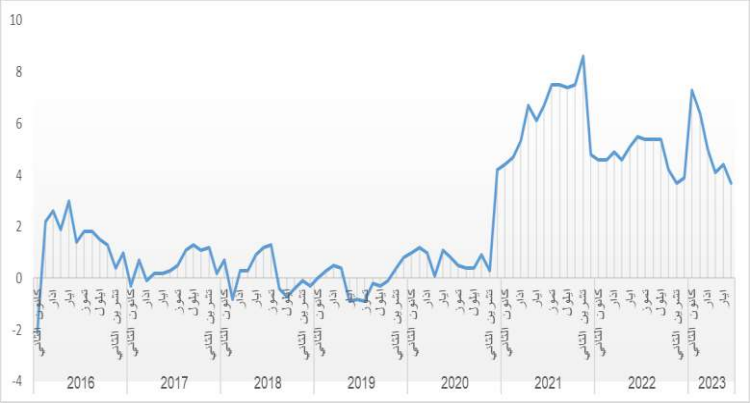

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي
(https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2016&dtTo=08/16/2023&tmId=357&dtformat=MMM,yyyy).

العقوبات تعزز القلق بشأن سعر الصرف

وقد تفاقمت الأوضاع في ظل ضغط الولايات المتحدة لضبط حركة الدولار في العراق وزيادة قدرة البنك المركزي على رصد حركاته عبر الحدود، وفرض المزيد من العقوبات على المصارف الخاصة العراقية، فقد فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 18 مصرفا خاصا عراقيا، في إطار حملة شاملة على تحويل الدولار إلى إيران، ومن بين المصارف التي شملتها العقوبات مصارف: المستشار والقرطاس والطيف وإيلاف وأربيل والبنك الإسلامي الدولي ومصرف عبر العراق والموصل والراجح وسومر والثقة وأور والعالم وزين العراق.

وجدير بالذكر أن هذه المصارف هي من بين 72 مصرفاً مجازاً في العراق، يشارك منها 38 مصرفا نافذة بيع العملة، لكن هذه المصارف بنشاط في المزاد، وتحصل على ما بين 8-10% من مبيعات الدولار للحوالات والاعتمادات المستندية، فضلا عما بين 40-60 مليون دولار في كل جلسة من جلسات نافذة العملة.

وثيقة (2): اعمام البنك المركزي بوقف التعامل مع المصارف المعاقبة بالدولار.

Republic Of Iraq
Central Bank Of Iraq

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة مراقبة الصيرفة
قسم مراقبة المصارف التجارية

NO :
Date :

العدد : ٤١٤/٥/٩
التاريخ : ٢٠٢٣/٧/٢٠

المصارف المجازة كافة
المؤسسات المالية غير المصرفية كافة

م/ اعمام

تحية طيبة...

تقرر عدم التعامل مع المصارف المدرجة أسمائهم ادناه بعملة الدولار الأمريكي بأي شكل من الاشكال اعتباراً من تاريخ هذا اليوم الخميس الموافق ٢٠٢٣/٧/٢٠ مشيرين الى ان ذلك جاء نتيجة التدقيق الخارجي الحاصل على عمليات التحويل التي تمت من قبلهم خلال عام ٢٠٢٢ علماً بان المصارف المذكورة ادناه تتمتع بكامل حرية التعامل بالدينار العراقي في مختلف خدماتها المصرفية بالإضافة الى حقها بالتعامل الدولي بالعملات الأخرى باستثناء الدولار الأمريكي.

١- مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل.
٢- مصرف الفرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل.
٣- مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل.
٤- مصرف ايلاف الإسلامي.
٥- مصرف أربيل للاستثمار والتمويل.
٦- المصرف الدولي الإسلامي.
٧- مصرف عبر العراق للاستثمار.
٨- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
٩- مصرف الراجح الإسلامي.
١٠- مصرف سومر التجاري.
١١- مصرف الثقة الدولي الإسلامي.
١٢- مصرف المال الإسلامي.
١٣- مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل.
١٤- مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم..مع التقدير.

أ.د.عمار حمد خلف
نائب المحافظ وكالة
٢٠٢٣/٧/ ٢٠

سابعاً: التجارة مع دول الجوار تعقد الموقف

نصف الدول التي تحيط بالعراق ترزح تحت وطأة العقوبات الامريكية، فإيران وسوريا وأخيراً تركيا باتت تحت تأثير العقوبات الامريكية، ولا يُمكن اخضاع التجارة معها للآليات التي تريدها وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي الأمريكيين، وهي تمارس سياسات تجارية ونقدية تراعي مصالحها، وتستهدف التخفيف من تداعيات تلك العقوبات، وسواء بإرادتها او رغما عنها، اتجهت أسعار الصرف في هذه الدول الى الارتفاع الشديد في محاولة للتكيف مع العقوبات، إضافة الى هشاشة هذه الاقتصادات وتأثرها بجائحة كوفيد، فبدأت معدلات التضخم العالية المكونة من رقمين تصيب هذه الاقتصادات وانخفضت قيمة عملاتها بشدة. وهنا يمكن أن نؤشر:

- يعد الريال الإيراني أضعف العملات مقابل الدولار فإلى ما قبل المصالحة التاريخية ما بين السعودية وإيران ففي شباط/ فبراير 2023 كان كل دولار يعادل 620000 ريال لكل دولار. ثم تحسن سعر صرفه الى 485000 ريال لكل دولار في آب/ أغسطس من العام نفسه، وكانت الحكومة الإيرانية قد اقترحت في عام 2019 اصلاحاً نقدياً يقوم على أساس حذف أربعة أصفار، إلا ان البرلمان لم يوافق عليه، وتدهورت قيمة العملة مع توتر العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية وانسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي. وتمارس إيران سياسة مؤذية للاقتصاد العراقي فقد اجتذبت آلاف المستثمرين العراقيين في الودائع الآجلة في مصارفها الذين تآكلت

قيمة ودائعهم بسبب معدلات التضخم العالية. وفي وقت لاحق أصبح الاقتصاد العراقية صرافاً لحصول إيران على الدولار بطرق مختلفة، منها ما سمحت به الإدارة الامريكية في إطار موافقتها على سداد مستحقات الغاز الإيراني بالدولار، ومنها ما اعتمد على نقل ملايين الدولارات عبر الحدود لسداد مستحقات التجارة البينية وتحويلات الافراد الى إيران.

- ما بين عامي 2020-2021 فقدت الليرة التركية ثلاثة ارباع قيمتها امام الدولار الأمريكي اذ ارتفع سعر الصرف من 7.009 ليرة لكل دولار عام 2020 الى 13.8 ليرة لكل دولار نهاية عام 2021، ثم تجاوز حاجز الـ 25 ليرة تركية لكل دولار في منتصف تموز/ يوليو 2023، فيما لم تجد محاولة البنك المركزي التركي لتدارك الوضع عندما قام بتعزيز التشديد النقدي بحسب الضرورة حتى يكون هناك تحسن كبير في معدلات التضخم. وفي ظل حجم التجارة الكبير بين العراق وتركيا أصبح الاقتصاد التركي يمتص مليارات الدولارات سنويا لتسوية المدفوعات التجارية بين البلدين.
- وتمثل سوريا أنموذجاً فريداً من الارتباط غير الصحي مع الاقتصاد العراقي، ففي ظل الحرب الاهلية السورية ازدهرت تجارة المخدرات لاسيما الكبتاغون والحشيش بأكثر من 3 مليارات دولار سنوياً مع العراق وبلدان أخرى، وهي تجارة غير شرعية تتدفق عبرها مبالغ غير معروفة المصدر والحجم، في وقت لجأ البنك المركزي

السوري الى اعتماد سياسة التخفيض المستمر لقيمة الليرة.

- وعلى الرغم من ان الاقتصاد الروسي الواقع تحت تأثير العقوبات الامريكية والأوروبية لا يملك علاقات وثيقة مع الاقتصاد العراقي إلا انه هو الاخر أصبح يتحصل على جزء من دولاراته عبر الدول الثلاث لتمويل اشكال التجارة المشروعة وغير المشروعة.

شكل (11): أسعار صرف بعض العملات الأجنبية (2022-2023)

التركية الليرة

الريال الإيراني

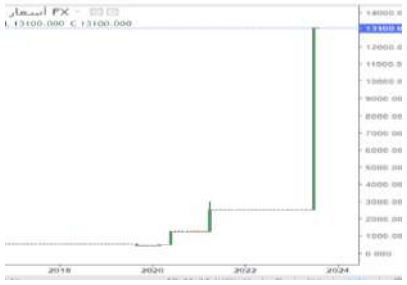

السورية الليرة

الروبل الروسي

وتبرز مشكلة أخرى في التجارة مع إيران وتركيا وسوريا ولبنان والتي تقدر بحوالي 20-30 مليار دولار سنويا، انها لا يمكن أن تتم عبر المنصة التي أنشئت لتدقيق الاعتمادات والحوالات، الامر الذي يفرض على التجار إيجاد بدائل بعيداً عن منصة البنك المركزي، وقد شكل الطلب على الدولار لتمويل هذه التجارة طلبا محلياً متنامياً من دون وجود بديل عملي لتغطية هذه التعاملات رسمياً.

ثامناً: البديل الممكن

ان التحليل السابق يكشف عن جملة من الاستنتاجات أهمها: ان البنك المركزي أصبح تحت ضغط الحكومة وحاجتها المتنامية للإنفاق العام، وتحويل دخلها المتأتي من النفط عبر التعقيم باستخدام نافذة العملة واصدار العملة الجديدة، وخصم الحوالات والسندات، فاضطر إلى زيادة الإصدار الامر الذي فرض تداعيات اقتصادية ومالية يتحملها الاقتصاد الوطني. اذ يتسرب جزء من الدولارات المتفقة عبر نافذة العملة بعيداً عن الأغراض التي منحت من أجلها، لتمويل أنشطة قد تكون غير مشروعة (أنظر الشكل الاتي). فأدت المبالغة في سعر الصرف خلال العقدين الماضيين الى استمرار التدخل المكثف للبنك المركزي للحفاظ على قيمة الدينار، في ظل ارتفاع الميل للاستيراد وزيادة حجم التجارة الاستهلاكية ومن ثم زيادة الطلب على الدولار، وتزايد الفجوة بين السعرين الرسمي والسوقي.

شكل (12): دورة النقد الأجنبي عبر البنك المركزي ونافذة العملة

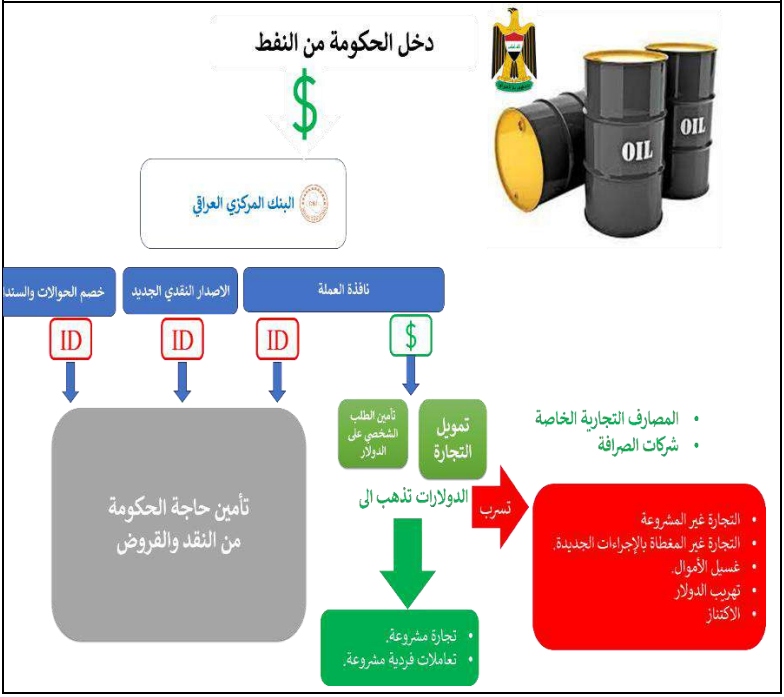

ان وجود نافذة العملة والدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي بوصفه "بنك الحكومة" جعله يقوم بمهام الصيرفي للدولار، فطغى هذا الدور على ادواره الأخرى، وابعدته عن أداء مهامه الاساسية والاكثر اهمية لاسيما ما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السياسات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاسهام في تنمية القطاع الخاص، وتنويع مصادر الدولار وعدم اقتصاره على البنك المركزي، الأمر الذي يسهم بتقليل الضغط على الاحتياطيات الاجنبية لديه، والتوجه بقوة نحو دوره التنموي.

لقد اسهمت نافذة العملة بشكل أو بآخر في الحدّ من توجهات الجهاز المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية الانتاجية، إذ اسهمت هذه الآلية في التركيز على التجارة الاجنبية وبأسعار صرف متمحورة حول قوة الدينار؛ مما جعل السوق المحلي متخماً بالسلع المستوردة ومن مناشيء غير رصينة، الأمر الذي أسهم وبشكل فعال في زيادة الميل للاستيراد، والمزيد من الاتكال على نافذة العملة والضغط على الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي.

من جهة أخرى لا يمكن الاستمرار بالإصدار النقدي الجديد، لأنه سيعني مزيدا من الضغوط التضخمية، واستمرار للتدهور في سعر الصرف بما قد يخرجه عن سيطرة البنك المركزي وقدرته في الدفاع عن السعر الرسمي الذي حدده مطلع عام 2023. ويمكن توقع مزيد من ارتفاع في سعر الصرف "الموازي" وبفارق من مرتبتين مئويتين تحت ضغط الزيادة في

الانفاق العام وارتفاع حجم الدين الحكومي والتضخم وزيادة سرعة دوران النقود.

لذا فانه لا مناص من ابداع آليات جديدة تقوم على التوجه نحو تسنيد الاصول وتحويلها إلى سندات قابلة للاستبدال والتداول، من خلال قيام البنك بإصدار سندات مختلفة الاهداف والمدد والفوائد، وبيعها إلى المؤسسات المالية والمستوردين والمستثمرين في سوق الاوراق المالية وتكون آجال استحقاقها مختلفة.

- اصدار سندات متنوعة منها: سندات الاستيراد، وسندات العلاج، سندات الدراسة، مشتراة بالدينار ومقومة بالدولار، ويُمكن تداولها بوصفها أصول مالية.
- الودائع الدولارية المؤجلة التي تودع لأجل معين (ستة أشهر) مقابل فائدة وتدفع قيمتها الابتدائية بالدينار وتستعاد بالدولار عند الاستحقاق مع هامش فائدة معين على ان لا تقل عن 132 مليون دينار (100 ألف دولار).
- التفكير بالرواتب الدولارية المؤجلة التي تمنح الموظفين الاختيار بين صرف الراتب الحالي وتأجيل صرفه بعد ثلاثة أشهر مدفوعا بما يعادل قيمته بالدولار.

شكل (12): آليات جديدة في مقاربة مشكلات سعر الصرف

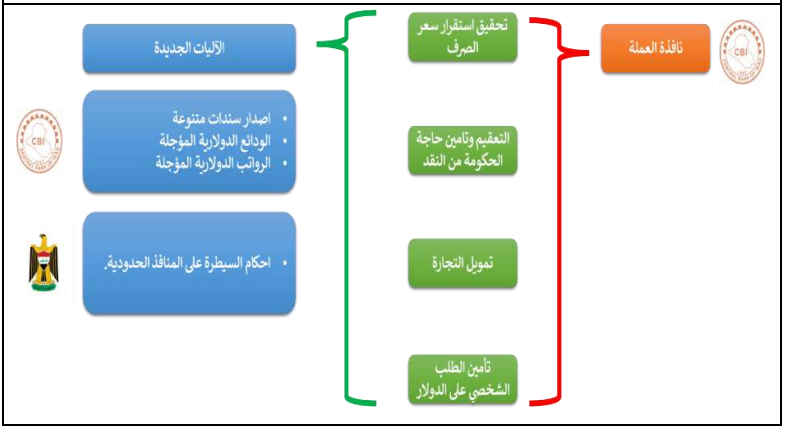

تستهدف هذه الأمثلة على الآليات الجديدة كسر الحلقة المباشرة التي تسببها نافذة العملة، وإيجاد مجالات استثمار بعيداً عن المضاربة بالدولار. لكن هذه الإجراءات ينبغي ان تترافق مع إجراءات تتخذها الحكومة والبنك المركزي تمنع الدولرة، وذلك من خلال:

- اصلاح مصرفي الرافدين والرشيد وتحسين خدماتهما.
- زيادة فرص اندماج المصارف الخاصة، من خلال زيادة رأسمال المصارف إلى 1 تريليون دينار، وإلزام البنوك بفتح فروع فاعلة فيما لا يقل عن 15 محافظة لتوسيع ظاهرة الاندماج المصرفي سواء اكان ذلك بالترغيب او بالضغط.
- إلزام جميع مؤسسات الدولة باستلام وتسليم النقود باستخدام الوسائل الالكترونية.

- إلزام المولات التجارية باعتماد صيغ الدفع الالكتروني.
- إلزام جميع محطات الوقود الدفع الالكتروني.
- تصفير المبالغ المستوفاة على الدفع الالكتروني في إطار عمليات توطين الرواتب في حالة تأجيل استلام الراتب لأكثر من 15 يوماً أو السحب المتقطع خلال الشهر.
- تعزيز إجراءات السيطرة على المنافذ الحدودية لاسيما المنافذ غير الرسمية التي تشكل ثقوب سوداء لتدفق السلع والدولارات عبر الحدود من دون رقيب.
- اقتراح بدائل لتسوية مدفوعات التجارة مع إيران وتركيا وسوريا ولبنان، مثلاً الدينار مقابل عملات هذه الدول (التومان الإيراني والليرة التركية والليرة السورية واللبنانية) ويمكن أن يكون معدل الاحتساب بين العملات مقدر بالذهب او بسلة من العملات.

الهوامش

1 Frederic S. Mishkin, The economics of money, banking, and financial markets. Pearson education, 2007, p. 438.

2 Ansgar Belke, and Thorsten Polleit. Monetary Economics in Globalized Financial Markets. Springer Science & Business Media, 2010, p.13.

3 Maraoui, Nejia, et al. "How Economic, Political and Institutional Factors Influence the Choice of Exchange Rate Regimes? New Evidence from Selected Countries of the MENA Region." (2022).

[4] عبد الحسين جليل الغالبي وحسين شريف نعيم، سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي: دراسة تحليلية لعلاقته بالاحتياطات والتجارة الخارجية، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2021، ص 14.

[5] البنك المركزي العراقي، بيان صادر عن البنك المركزي العراقي بشأن التعامل بالدولار وسعر الصرف (3 آب/ أغسطس 2023) https://cbi.iq/news/view/2397

[6] المصدر السابق نفسه.

[7] المصدر السابق نفسه.

[8] البنك المركزي العراقي، المبيعات النقدية من الدولار (https://cbi.iq/news/view/2147)

[9] البنك المركزي العراقي يوسّع عدد منافذ المصارف لبيع العملة الأجنبية (https://cbi.iq/news/view/2188)

[10] البنك المركزي يفتتح منفذاً لبيع الدولار في مطار بغداد الدولي (https://cbi.iq/news/view/2198)

[11] البنك المركزي العراقي يوسّع منافذ بيع الدولار النقدي للمسافرين (https://cbi.iq/news/view/2215)

[12] البنك المركزي العراقي يُصدر الحزمة الأولى من تسهيلات تلبية الطلب على الدولار (https://cbi.iq/news/view/2219)

[13] البنك المركزي العراقي يباشر ببيع الدولار بالسعر الرسمي الجديد (https://cbi.iq/news/view/2229)

[14] البنك المركزي يعلن عن الحزمة الثانية من التسهيلات للحصول على العملة الأجنبية (https://cbi.iq/news/view/2244)

[15] البنك المركزي العراقي يُصدر الحزمة الثالثة لتسهيل إجراءات الحصول على الدولار الأمريكي (https://cbi.iq/news/view/2276)

[16] البنك المركزي يحيل المضاربين بقضايا سعر الصرف إلى المحاكم المختصة (https://cbi.iq/news/view/2331)
[17] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2021، ص 30.
[18] قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2021، المادة2/ ثانيا.
[19] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي الفصلي للفصل الثالث 2022، ص 23.
[20] محتسب من بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=08/16/2023&tmId=157&dtformat=MMM,yyyy

أزمة سعر الصرف

قراءة في المسارات والتداعيات والمعالجات

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الإسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب،252